لها ان تجرى في نيسان (ابريل) ١٩٨٠ (لم تجر حتى الآن)، وذلك لاعطاء الروابط فرصة كسب الولاء من المواطنين. وعلى الرغم من ان قائد منطقة الضفة الغربية برر قرار تأجيله للانتخابات بأنها تتزامن مع انتخابات الحكم الذاتي (حيث كانت تجرى مفاوضات بين كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة بخصوص تطبيق الحكم الذاتي المقترح في كامب ديفيد آنذاك)، الا ان الصحف الاسرائيلية كشفت هشاشة هذا التبرير، مؤكدة ان القرار اتخذ خوفاً من تصويت السكان لصالح مؤيدي م.ت.ف.[٧٦]، وهذا من شأنه ان يظهر عقم وجود روابط القرى، لانه يعني توجيه ضربة الى مشروع الحكم الاداري الذاتي.

ثالثاً: انشاء الادارة المدنية

لم يؤد سعي سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في الضفة والقطاع، منذ تولي حكومة الليكود الاولى مقاليد الحكم في اسرائيل، الى تقليص صلاحيات المجالس البلدية المنتخبة والحد من نفوذها السياسي، وبالتالي من نفوذ م.ت.ف. كما لم يؤد تشجيع هذه السلطات على اقامة العديد من روابط القرى الى خلق «القيادة البديلة» التي تستطيع كسب ولاء المواطنين، وبالتالي ايصالهم الى حالة من القبول بالحكم الاسرائيلي غير المباشر.

ولعل هاتين الحقيقتين قد شكلتا تحدياً اساسياً لحكومة الليكود الثانية (حزيران ـ يونيو ١٩٨١) في سعيها الى تطبيق الحكم الاداري الذاتي، خاصة وان هذه الحكومة جاءت الى الحكم بعد وصول مفاوضات الحكم الذاتي، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة (الخاصة بتحديد صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، كما نصت على ذلك اتفاقيتا كامب ديفيد) الى طريق مسدود. ونظراً لاقتناع المسؤولين عن الحكم العسكري في الضفة والقطاع آنذاك (شارون، وزير الدفاع، وميلسون، مهندس الادارة المدنية) بأن احد الاسباب الاساسية لتوقف تلك المفاوضات يرجع الى غياب مندوبين من الضفة والقطاع عن المشاركة فيها؛ ونظراً لاعتقادهم، ايضاً، بأن لا امل في نجاح تطبيق الحكم الاداري الذاتي من جانب واحد، أي بدون مشاركة سكان المناطق المحتلة. فقد بوشر بانشاء الادارة المدنية في الارض المحتلة للهيمنة على الشؤون المدنية، على امل ان يساهم ذلك في استكمال ما بدأته سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي منذ تولي حكومة الليكود الاولى الحكم في اسرائيل، من ضرب لنفوذ المجالس البلدية، وتشجيع «القيادات البديلة» (روابط القرى)، غير المؤيدة لـ م.ت.ف. والمؤهلة للاشتراك في تنفيذ مشروع الحكم الاداري الذاتي[٧٧].

وعلى ذلك، اقرت الحكومة الاسرائيلية انشاء الادارة المدنية في المناطق المحتلة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨١) حسب الخطة التي قدمها شارون اليها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨١، واوكلت مهمة ادارتها الى ميلسون. وقد منح الامر العسكري الرقم ٩٤٧، الصادر في ١٩٨١/١١/٨، والمتعلق بتأسيس الادارة المدنية، رئيسها، صلاحيات الحكم العسكري في التشريع، باستثناء المواضيع المتعلقة بقوانين، مثل انظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥؛ ومنحه، كذلك، الصلاحيات المحددة بالامور المدنية، والتي تعطيه الحق بالتدخل في كل ما يتعلق بتقديم الخدمة الى المواطنين، والقائمين عليها[٧٨].

ونظراً لأن الهدف الاساسي لانشاء الادارة المدنية هو الهيمنة على الشؤون المدنية كافة، المرتبطة بتقديم الخدمات الى المواطنين، بما يسمح بخلق القيادات المحلية التي تقبل بالمفهوم الاسرائيلي للحكم غير المباشر، والتي تستطيع جذب ولاء المواطنين من طريق لعبها دور الوسيط بين الادارة المدنية وبينهم، فقد اصطدمت هذه الادارة برفض معظم المجالس البلدية المنتخبة التعامل معها، على